

منذ بداية النصف الثاني للقرن التاسع عشر بدأت السلطة العثمانية تستعيد سيطرتها شيئاً فشيئاً على مراكز البلاد الأساسية - فبعد هزيمة إبراهيم باشا واندحار قواته من سورية الى مصر (١٨٤١) مرت البلاد بعقد كامل من الفوضى العامة ومن الهيمنة البدوية وذلك حتى عام ١٨٥١ ، حين شرعت السلطة العثمانية في اعادة ربط البلاد ادارياً بالوحدات المجاورة في فلسطين والشام . وهكذا ربطت سنجق عجلون ( الذي كان يضم نواحي الكورة ، بني جهمة ، السرو ، الوسطية ، بني عبيد . الكفارات ، جبل عجلون وجرش ) بمتصرفية نابلس ، والرمثا وقرها بسنجق حوران ، واتبعت منطقة غور الاردن الشمالية بقائمقامية طبريا . وفيما بعد الحق سنجق عجلون برمته بمتصرفية حوران . اما قضاء البلقاء ومركزه السلط فقد تبع متصرفية نابلس من ١٨٨٢ وحتى ١٩٠٥ ، ثم الحق بعد ذلك بمتصرفية الكرك . وكانت الاخيرة ، اي متصرفية الكرك الوحدة الادارية الاقل ارتباطاً بالسلطة العثمانية المركزية قد استعيدت السيطرة عليها عام ١٨٩٤ ، بعد أن دخلتها حملة عسكرية طوعتها بدون قتال وربطت المتصرفية بوالي دمشق (٢٦) .

رغم أن السلطات العثمانية استعادت سيطرتها على مراكز المناطق الادارية المختلفة من شرقي الاردن في النصف الثاني من القرن الماضي، إلا أن هذه السيطرة لم تكن كاملة ابداً . وحيثما رمزية . فهي مقتصرة على بعض المدن والمراكز التي تواجدت فيها القوات العسكرية ، فيما كانت بقية المناطق تعاني من غياب الأمن ومن السطو والغزو والاحتراب القبلي ، وحتى الصراع بين العشائر الفلاحية في القرى ( ٢٧ ) ، مع ذلك يمكن القول ان شيئاً من الاستقرار والهيبة قد توفرت ومهدت السبيل للاستقرار الزراعي وللمحد من الهيمنة المطلقة للقبائل البدوية . وفي هذه الفترة بالذات كانت القبائل البدوية الكبرى تسيطر على اراض زراعية خصبة ، وتشهد ميول زعمائها لاستثمار الارض والتحول الى اسباب اشباه اقطاعيين ، وكانت البداية المبكرة على ايدي شيوخ قبيلة العدوان،

( ٢٦ ) حول التقسيم الاداري لشرقي الاردن في نهاية العهد العثماني راجع «تاريخ الاردن في القرن العشرين» ، مصدر سابق ، وحول اعادة ربط الكرك بالسلطة المركزية ، راجع مذكرات عودة القسوس .

( ٢٧ ) راجع «في ربوع الاردن» ، مصدر سابق . مواقع متعددة من الكتاب .